

## تقديم العدد الثاني من المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. قال سبحانه وتعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>1</sup>. استنادا للآية الكريمة تظهر قيمة العلم في الحياة. وهو يشمل جميع أنواع العلوم سواء الإنسانية منها أو غير الإنسانية، مادامت تسعى الوصول إلى المعرفة الحقبة بنوعيتها النظري والتطبيقي المبني على أفكار وتفكير وتدوين ودراسة، ومنهج ومسائل حسابية، وكتابية وتأمل... وكل ما يخطر على ذهن الإنسان فهو يعتبر علم، فمجرد التفكير هو علم.

إن التفكير الإنساني يظهر في كتابته التي يدونها، وفي محاضراته التي يلقيها، وفي آرائه التي يبديها في المنتديات العلمية التي تتم في أورش، أو أيام دراسية، أو ندوات وطنية أو دولية أو مؤتمرات أو غيرها من المنتديات التي تجسد التفكير الإنسان وما يصبو إليه.

والندوة الدولية التي عقدت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بجامعة محمد الأول بوجدة حول "سياسة التجريم والعقاب: واقع وأفاق" يومي 4 و5 ماي 2018، والمنظمة من طرف ماستر قانون ومنازعات الأعمال بشراكة مع شعبة القانون الخاص ومختبر الدراسات القانونية والاجتماعية بنفس الكلية، لم تخرج عن سنة الحياة بتجسيد الفكر العلمي في واقعه، وذلك بدعوة عدد من الممارسين والباحثين في الحقل القانوني ليساهموا بآرائهم وبالحلول الناجعة لموضوع يقض مضجع كل فرد في أمنه وسلامته الجسدية والفكرية.

وتركيز الندوة الدولية التي عقدت بكلية الحقوق بوجدة على موضوع سياسة التجريم والعقاب: واقع وآفاق، ترجع إلى محاولة معرفة مدى مواكبة السياسة الجنائية المغربية لسنة التطور في تحقيق الوقاية من الجريمة، ومكافحتها بعد وقوعها، ومدى نجاعة العقاب المقرر لها ونجاعة تنفيذه... أم أن الواقع يكشف الحاجة إلى تهيئة هذه السياسة بما يساير مستجدات العصر الراهن.

وتأتي الندوة الدولية إثر ملاحظة اهتمام مختلف الدول بوضع تشريعات جنائية تشمل قواعد موضوعية وإجرائية وتنفيذية تكافح بها الجرائم الكلاسيكية والحديثة الظهور، كالجرائم

<sup>1</sup> - سورة المجادلة الآية 11.

الإلكترونية، وجرائم غسيل الأموال، وجرائم الإتجار بالبشر... فضلا عن اهتمامها بنظام السجون ووضعية السجناء. وهو ما كان مثار انتباه العديد من الملاحظين والفاعلين في المجتمعات المدنية والممارسين الحقوقيين، من خلال نقاشاتهم المستفيضة لتلك السياسات الجنائية، بشأن الأفعال المجرمة، والجزاءات المقررة لها، ونظام تنفيذها مقترحين بدائل عدة لها.

ووعيا من منظمي الندوة الدولية بكلية الحقوق بوجدة بأن المغرب ليس بمعزل عن تلك التوجهات السياسية الجنائية، أو الملاحظات المتعددة، والتي تطلبت ملاءمة منظومته الجنائية مع تطورات الظاهرة الإجرامية والتزاماته الدولية، آخذا في الحسبان عولمة قوانينه سيما في نطاق سياسته التشريعية الجنائية، وهو ما تم فعلا بإدخال عدة تعديلات شملت قواعد المسطرة الجنائية والقانون الجنائي.

وحرصا من منظمي الندوة الدولية لموضوع سياسة التجريم والعقاب واقع وآفاق بكلية الحقوق بوجدة، تم تسليط الضوء على تلك المواضيع المختلفة، آخذا في الحسبان مختلف التحولات الدولية، بدء من الوقاية والتصدي للظاهرة الإجرامية، وتأثيرها على التشريع الجنائي المغربي، إلى مرحلة تنفيذ السياسة الجنائية الملائمة تحقيقا للأمن والاستقرار والتطور. لهذا قدم المتدخلون في هذه الندوة الدولية ملاحظات واقتراحات وبدائل لحل معضلة الظاهرة الإجرامية وكيفية مواجهتها في مختلف مراحلها، إلى جانب إيجاد حلول لكيفية تنفيذ الجزاء الملائم أو إيجاد بدائل له.

وتحقيق للمبتغى من تنظيم الندوة الدولية فقد تم تخصيص أربعة محاور في أشغالها وهي كالتالي:

**المحور الأول: فلسفة سياسة التجريم في الأنظمة الجنائية.**

**المحور الثاني: تحديات الإجرام المعاصر.**

**المحور الثالث: الجزاء الجنائي بين النص والممارسة القضائية.**

**المحور الرابع: إكراهات تنفيذ الجزاء الجنائي وبدائله.**

ومزيدا من الإشعاع لما تمت ملاحظته ومناقشته في أشغال الندوة وإحاطة القارئ وكل مهتم بالبحث في المجال الجنائي يسعد مدير المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية أن يحظى بهذا  
 ردمد 7476-2605 ISSN: 7476-2605

التشريف من قبل منظمي الندوة الدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمطالبتهم نشر هذه المداخلات العلمية القيمة في هذا العدد الثاني وهو عدد خاص بأشغال الندوة.

إن المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية المعتمدة من قبل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني إن حظيت بهذا التشريف فهو في جوهره تكليف، يتمنى مديرها أن يكون في مستوى تطلعات المهتمين بالحقل القانوني عامة والجنائي على وجه الخصوص. حيث تمت محاولة التقيد بشروط النشر في هاته المجلة، بما يتوافق مع قواعد البحث العلمي المعمول به على الصعيد العالمي، سيما ارتكازها على عنصرين أساسيين في هذه الدراسات القانونية من إشكالية وفرض أو فروض لها.

والدراسات التي قدمت في موضوع الندوة الدولية لامست محاورها، حيث أبرزت العديد من المشاكل القانونية التي تعاني منها السياسة الجنائية بالمغرب، كما قدمت الحلول التي تراها أفيد لمواجهة الظاهرة الإجرامية في نطاق سياسة جنائية ناجعة تروم من المشرع المغربي تحقيقها، وحتى يساير هذا الأخير لالتزاماته الدولية، وبالتالي آخذا في الحسبان عولمة قوانينه في هذا السياق، سيما وأن الظاهرة الإجرامية ظاهرة عالمية بامتياز.

إن إصدار العدد الثاني من المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية وهو عدد خاص بالدراسات الجنائية في أشغال الندوة الدولية، يبتغى منه أن يجد القارئ ضالته في هذا العمل، ويعد القراء بإصدار عدد ثالث في السنة الموالية استجابة لهم وللاهتمام الذي أصبحت تشغله الأبحاث الإلكترونية ومنها ما يصدر عن المجلة، إن في المجال المعرفي المذكور أو في باقي فروع القانون الأخرى.

ختاما، يأمل من الله أن يكون هذا العدد حقق أهداف وغايات الندوة الدولية، ولما سطره منظموها، وألتمس منكم العذر إن ورد أي تقصير بالمجلة، فالكمال لله وحده، والنقصان من شيم الإنسان. وحتى ألقاكم في أعمال أخرى لكم التحية وخالص الدعاء.

**تقديم العدد الثاني للمجلة: ذ: محمد العروصي**

**المدير المسؤول عن المجلة**